يجب انهاء تقليد تمديد المدة القانونية للبرلمان

اليوم الموافق ٢٠٢٢/١٠/٥ قام برلمان كوردستان بوضع مقترح قانون بعنوان (قانون استمرار الدورة البرلمانية الخامسة) في برنامج عمل الجلسة، والذي حمل توقيع (٨٥) عضوا من اعضاء البرلمان يمثلون كتل الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكوردستاني والمكونات القومية والدينية وجزء من كتلة حركة التغيير، وتم اجراء القراءة الاولى لمشروع القانون، وتم منحها صفة الاستعجال كي يتم المصادقة عليها في اقرب وقت ممكن، وان الهدف من المشروع هو تمديد المدة القانونية للبرلمان وتاجيل موعد اجراء الانتخابات، واننا في منظمات المجتمع المدني على الرغم من انه اشرنا في العديد من التقارير والبيانات الموجهة للبرلمان والاحزاب السياسية واشرنا الى خطورة مايحدث الان، وانه في آخر اجتماع لجنين بلاسخارت ممثلة الامم المتحدة الخاصة بشؤون العراق، اشارت الى ان الاطراف السياسية في الاقليم لم يتفقوا حول الانتخابات وان وجود مناطق نفوذ الحزبين الحاكمين في اقليم كوردستان هو امر واقع وانها نبهت القيادة السياسية في اقليم كوردستان حول مخاطر تاجيل موعد الانتخابات، واننا نعتقد ان هذا التنبيه هو خطرجدا، وهنا نشير الى عدد من الملاحظات:-

١- احد حجج تاجيل الانتخابات هو تعديل قانون الانتخابات البرلمانية والحجة الثانية هو عدم تفعيل مفوضية الانتخابات وعدم اعداد سجل جديد للناخبين، واذا كانت الحجتين هي عراقيل ومشاكل تعرقل الانتخابات فان البرلمان هو المسؤول عنها، وانه خلال السنوات الاربعة الماضية كان يجب على البرلمان ان يعمل على حلها ولكن البرلمان كان مقصر في معالجتها.

٢- بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ قام رئيس الاقليم باصدار امر رئاسي حدد فيه موعد اجراء الانتخابات في تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١ وقام بتحديد مدة ستة اشهر للتحضير لاجراء الانتخابات، وكان من الممكن معالجة جميع المشاكل امام اجراء الانتخابات ولكن البرلمان بدلا من حل المشاكل وتهيئة الاوضاع لاجرائها فان رئيسة البرلمان اعلنت عن انها غير مستعدة لعقد اي جلسة للبرلمان وانه تم تعطيل البرلمان لمدة ثلاثة اشهر.

٣- ان تاجيل موعد اجراء الانتخابات وعدم اجراؤها في موعدها المحدد بشكل عام اصبح تقليد متبع ،وان ذلك يعد نقطة ضعف بالنسبة للاقليم وتجربته والقيادة السياسية في الاقليم بسبب ان تمديد المدة القانونية للبرلمان هو مخالف للقوانين والنظام الداخلي وخاصة في ظل عدم وجود اي اسباب تقنية او الحاجة لتغيير قوانين او اي حجة اخرى تكون خارجة عن نطاق سلطة البرلمان، وعند السعي لتمديد المدة القانونية للبرلمان لم يتم اتخاذ اي خطوات لازالة العقبات امام اجراء الانتخابات في موعدها.

٤- ان رئيس البرلمان يجب ان يكون محايد دائما ويجب عليها ان يحمي القانون والنظام الداخلي، ولكن في هذا المقترح اصبح رئيس البرلمان وهيئة رئاسة البرلمان طرفا في الموضوع وانهم وقعوا على على المقترح، وانه من المستغرب ان رئيس البرلمان ولاول مرة في تاريخ برلمان كوردستان يوقع على مثل هذا القانون، حيث ان اي من رؤساء البرلمان السابقين لم يقوموا بذلك وان ذلك يظهر ان رئيس البرلمان وهيئة رئاسة البرلمان هم جزء من سيناريو تمديد المدة القانونية للبرلمان.

٥- للتاريخ يجب ان يعلم الجميع ان هذا الفعل الغير القانوني هو انتهاك للديمقراطية، وعدم اهتمام مشاعر الناخبين في اقليم كوردستان وان الاطراف السياسية (الحزب الدديمقراطي، الاتحاد الوطني الكوردستاني، حركة التغيير، ممثلي المكونات القومية والدينية) يتحملون المسؤولية التاريخية.

٦- ان برلمان كوردستان هي اعلى مؤسسة قانونية وفقا لقرار صادر منها وهي المرجع السياسي والدستوري الوحيد لاتخاذ القرارات فيمايخص القضايا المصيرية لمواطني كوردستان، لذلك يجب عدم اهانتها بهذ الشكل وعدم الاكتراث للقوانين والنظام الداخلي والتعامل معها بهذا الشكل، لذلك فان صمت جميع الاطراف فان ذلك سيستمر واستمرار القيام بهذه الافعال الغير القانونية لذلك يجب على جميع الناشطين والقانونيين ومنظمات المجتمع المدني ان لايصمتوا ازاءه واتخاذ الخطوات المطلوبة والضغوط المدنية.

٧- من اجل منع هذه الخروقات القانونية الشنيعة يجب اعداد فريق قانوني من اجل رفع دعوى قضائية ضد هيئة رئاسة البرلمان في المحكمة الاتحادية العليا في بغداد.

مع جزيل الشكر

٢٠٢٢/١٠/٥

اسم المنظمة الموقعة على البيان:

١- منظمة هلويست
٢- منظمة (WOLA)
٣ - مركز تطوير الديمقراطية وحقوق الانسان (DHRD)
٤- منظمة عاصمة السلام.
٥- منظمة كوردستان للجميع (KEODD)
٦- منظمة روناكي لتنمية الديمقراطية وحقوق الانسان
٧- منظمة بيت النجاح لتطوير القدرات
٨- منظمة جاوي زانكو
٩- معهد پەی للتربية والتنمية (PAY)
١٠- مركز تنمية النشاط الشبابي